المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 18/05/2026

سؤال كتابي رقم: 9309

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

<u>الموضوع:</u> إقصاء عدد من الأساتذة الموقوفين سابقاً على خلفية الحراك التعليمي لسنة 2023 من الترقية بالاختيار برسم سنة 2024

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم،

تفيد المعطيات المتوفرة أن عدداً من نساء ورجال التعليم، الذين سبق توقيفهم على خلفية الحراك التعليمي لسنة 2023، قد تعرضوا للإقصاء من الترقية بالاختيار برسم سنة 2024، رغم استيفائهم لكافة الشروط النظامية المعمول بها.
وحسب المعطيات ذاتها، فقد قام المعنيون بالأمر بتعبئة بطائق التنقيط الخاصة بالترقية، وحصل عدد منهم على نقط تفوق بكثير عتبة الترقية بمختلف الدرجات ومع ذلك تم إقصاؤهم دون توضيح الأسباب، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى احترام مبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف بين الموظفين.
ويأتي هذا الوضع رغم أن الوزارة سبق أن عبرت عن طي هذا الملف، من خلال إجراءات من بينها إرجاع الاقتطاعات للمضربين، بما يفيد تجاوز تبعات هذه المرحلة، وهو ما يجعل استمرار انعكاسها سلباً على المسار المهني للمعنيين بالأمر أمراً غير مفهوم.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- عن الأسباب الحقيقية وراء إقصاء هؤلاء الأساتذة من الترقية رغم استيفائهم للشروط وتجاوزهم لعتبة التنقيط المحددة؟
- وهل تم اعتماد معايير أو إجراءات خاصة في حق الأساتذة الذين كانوا موقوفين سابقاً على خلفية الحراك التعليمي لسنة 2023؟

- وكيف تفسرون استمرار تأثير هذا الملف على الوضعية الإدارية والمهنية للمعنيين، رغم ما تم الإعلان عنه من طيه؟
- عن التدابير التي تعتزم الوزارة اتخاذها من أجل إنصاف المتضررين وضمان احترام مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الترقي؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد